

مصر: محاكمة محمد مرسي

مقدمة

سوف تجري محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي يوم 4 نوفمبر / تشرين الثاني 2013 رفقة 14 آخرين. ويواجه مرسي تهما تتعلق بصلووعه في أعمال العنف التي وقعت على خلفية سياسية وخلفت قتلى وجرحى في محيط القصر الرئاسي بالقاهرة في ديسمبر / كانون الأول 2012.

1. ما هي التهم التي يُحاكم محمد مرسي بها؟

أسندت النيابة العامة المصرية إلى محمد مرسي تهمة ارتكاب جرائم "القتل العمد" و"التحريض على القتل" و"القيام بأعمال عنف" و"التحريض على العنف" وكذلك "البلطجة" و"نشر شائعات بهدف إلحاق الضرر بعمل المؤسسات القضائية" و"تهديد المدنيين".

وتأتي المحاكمة في أعقاب تحقيق جنائي أجرته النيابة في الصدمات التي وقعت بين أنصار مرسي ومناوئيه في محيط قصر الاتحادية الرئاسي بالقاهرة مساء يوم 5 ديسمبر / كانون الأول 2012.

2. ما الذي حدث بالضبط في محيط قصر الاتحادية؟

بدأت أولى الاحتجاجات الشعبية العارمة ضد حكم محمد مرسي في نوفمبر / تشرين الثاني 2012 عقب قيامه بإصدار مرسوم منع بموجبه القضاة من النظر في قضايا تُرفع للطعن في ما يصدره من قرارات ومراسيم، أو إصدار أحكام تتعلق بصياغة مجلس الشعب لدستور مصر المليء بالإشكاليات. ومع استمرار الاحتجاجات، سرعان ما اندلعت صدامات بين أنصار مرسي ومناوئيه. ووقعت أسوأ أعمال العنف ليلاً في 5 ديسمبر / كانون الأول 2012، وذلك عندما اشتبك أنصار مرسي ومناوئوه في الشوارع المحيطة بقصر الاتحادية الرئاسي.

واندلعت أعمال العنف عقب قيام أنصار مرسي باقتحام احتجاج سلمي نظمه مناوئو مرسي أمام القصر الرئاسي. واشتبك الطرفان بعد ذلك في الشوارع المحيطة بالقصر مستخدمين في ذلك الحجارة والقنابل الحارقة (المولوتوف) وبنادق الخرطوش. وتقاعت قوات مكافحة الشغب عن التدخل على نحو مؤثر بغية وضع حد لأعمال العنف قبل أن تنسحب من المكان بالكامل. وجرح المئات فيما قُتل 10 أشخاص على الأقل، معظمهم من أنصار مرسي. وأثناء الاقتتال، أمسك أنصار الرئيس ببعض خصومهم وقاموا بتعذيبهم. وفي اليوم التالي تبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن أعمال العنف تلك. وفي خطاب بثه التلفزيون ذلك اليوم، قال محمد مرسي أن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة قد خلصت إلى أن المسؤولية عن أعمال العنف تقع على فلول نظام حسني مبارك. ومع ذلك قال محامون تواجدوا في عين المكان لمنظمة العفو الدولية أن مرسي قد ألقى خطابه المتلفز قبل أن تنتهي النيابة من تحقيقاتها.

ومن هم الذين يحاكمون على ذمة هذه القضية أيضاً؟

قال محامو محمد مرسي لمنظمة العفو الدولية أن قائمة الأشخاص الذين أُحيلوا للمحاكمة على ذمة هذه القضية تشمل كل من:

1. محمد مرسي (المحتجز في مكان غير معلوم)

2. أسعد الشيخة (نائب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، والذي يُعتقد أنه محتجز رفقة مرسي في مكان غير معلوم)
3. أحمد عبد العاطي (مدير مكتب رئيس الجمهورية، والمحتجز في سجن طره)
4. أيمن عبد الرؤوف علي هدهد (مستشار رئيس الجمهورية، والمحتجز في سجن طره)
5. علاء حمزة علي (قائم بأعمال مفتش إدارة الأحوال المدنية بالشرقية وفق ما ورد، ومحتجز في سجن طره)
6. جمال صابر (ناشط في حركة "حازمون"، والمحتجز في سجن طره)
7. محمد البلتاجي (الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، والمحتجز في سجن طره)
8. رضا محمد (يعمل كمهندس بتول وفق ما ورد، وسوف يُحاكم غيابياً)
9. لملوم مكاوي جمعة (مجهول المهنة، وسوف يُحاكم غيابياً)
10. عبد الحكيم إسماعيل عبد الرحمن (ويعمل مدرساً حسب ما ورد، وسوف يُحاكم غيابياً)
11. هاني سيد توفيق سيد (يُعتقد أنه عامل، وسوف يُحاكم غيابياً)
12. أحمد المغير (مجهول المهنة، وسوف يُحاكم غيابياً)
13. عبد الرحمن عز الدين (من شباب انتفاضة عام 2011، ومحسوب على جماعة الإخوان المسلمين)
14. عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، واعتُقل بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)
15. وجدي غنيم (أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وسوف يُحاكم غيابياً)

4. هل تعتقد منظمة العفو الدولية أن مرسي سوف يحظى بمحاكمة عادلة؟

لا يزال محمد مرسي وعدد من مساعديه قيد الاحتجاز في مكان سري وبمعزل عن العالم الخارجي منذ 3 يوليو/ تموز الماضي، وذلك في ظل ظروف ترقى إلى مصاف الاختفاء القسري. و بالإضافة إلى كونها تشكل في ذاتها أحد بواعث القلق على صعيد حقوق الإنسان، فمن البديهي القول أن مثل هذه المعاملة لا تخلق جواً مواتياً لإجراء محاكمة عادلة. ولم يتمكن كل من محمد مرسي ومساعدته أسعد الشيخة من الطعن عملياً بمشروعية احتجازهما أو ظروفه، أو حتى التواصل مع محامييهما. ولقد خضعا للاستجواب بغياب المحامي، ولم يحصلوا حتى الساعة على أية مساعدة قانونية من المحامي في سياق الإجراءات التي تم تحريكها ضدهما. ولم يُسمح للمحامين بالحصول على نسخة من ملف القضية الذي يقع في 7000 صفحة إلا في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وحتى ذلك التاريخ، فلقد اضطر المحامون إلى الاكتفاء بالاطلاع على لائحة (صحيفة) الدعوى التي تورد تفصيلاً للتهمة المسندة إلى موكليهما. و علاوة على ذلك، فلقد اضطر المحامون إلى دفع مبلغ ضخم يصل إلى 15000 جنيه مصري (ما يعادل 2177 دولار أمريكي) كرسوم مستوفاة لقاء الحصول على نسخة كاملة من ملف القضية.

5. ما هي بواعث القلق لدى منظمة العفو الدولية حيال محاكمات باقي قيادات جماعة الإخوان المسلمين؟

جرى تأجيل إجراءات محاكمة بعض قادة الإخوان المسلمين جراء عدم قيام وزارة الداخلية بجلب المتهمين للمثول أمام هيئة المحكمة لدواعي أمنية على ما يظهر. ولقد تقاطع ذلك مع حقوق المشتبه بهم المتعلقة بحصولهم على مساعدة المحامي في جميع مراحل إجراءات سير الدعوى. فعلى سبيل المثال، لم تتم السلطات بإحضار المرشد العام لجماعة الإخوان، محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر إلى المحكمة بتاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. كما لم تتم السلطات بإحضارهما إلى المحكمة بتاريخ 25 أغسطس/ آب الماضي أيضاً. ولقد تنحت هيئة المحكمة عن النظر في هذه القضية لشعورها "بالحرج" حيال الأوضاع ذات الصلة.

كما تخشى منظمة العفو الدولية أن قادة الجماعة قد تعرضوا للاستجواب داخل السجن بدلاً من أن يتم ذلك في أحد مكاتب النيابة أو قصر العدل. ويخالف هذا الإجراء أيضاً حقوق المتهمين على صعيد ضرورة حصولهم

على مساعدة المحامين خلال إجراءات سير الدعوى كافة. فعلى سبيل المثال، اشتكى المحامون لمنظمة العفو الدولية من عدم تمكنهم في بعض القضايا من حضور جلسات الاستئناف بسجن طره بهدف الطعن بقرار النيابة الإبقاء على موكلهم قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة في الوقت الذي كانت التحقيقات فيه جارية على قدم وساق.

وما الذي سوف يحدث يوم الاثنين على الأرجح؟ هل سوف يتم إحضار مرسي إلى المحكمة؟

من غير الواضح أبداً إذا كان سوف يتم إحضار محمد مرسي إلى المحكمة أم لا. وثمة احتمال بأن يقرر القاضي الذي ينظر في القضية تأجيل الجلسة إلى تاريخ آخر جرياً على ما حدث في محاكمات أخرى بكل بساطة.

كما إن رفض السلطات الإفصاح حتى الساعة عن مكان احتجاز محمد مرسي يجعل من حضوره المحاكمة أمراً غير وارد على الأرجح.

7. هل تعتقد منظمة العفو الدولية أن محاكمة مرسي مدفوعة باعتبارات سياسية؟ عندما يقوم الجيش بعزل رأس الدولة ومن ثم محاكمته، فلا مفر من افتراض وجود اعتبارات سياسية قوية في مثل هذه المحاكمات.

و لكن لا يعني ذلك أن القضية تخلو من الحثيات والأسس؛ وغني عن القول أن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يخولها الحكم على ما إذا كان هنالك أساس موضوعي للتهمة المسندة إلى مرسي وزملائه من المتهمين. و في تقرير حرص على توثيق أحداث العنف التي وقعت أمام قصر الاتحادية، دعت منظمة العفو الدولية إلى فتح تحقيقات مستقلة ومحايدة في المسألة.¹

وسوف يتم الحكم جزئياً على طبيعة الدافع وراء مقاضاة مرسي من خلال رؤية مدى عدالة إجراءات سير الدعوى والطريقة التي يُعامل المتهمون بها. وما سوف يساهم أيضاً في فهم مقصد السلطات على هذا الصعيد هو معرفة كيفية تعاملها مع الإدعاءات المتعلقة بارتكاب مناوئي مرسي لانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان. و تشير البحوث التي قامت منظمة العفو الدولية بها حول أحداث قصر الاتحادية إلى أن أنصار جماعة الإخوان المسلمين قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان فعلاً. ومع ذلك، فمعظم قتلى تلك المواجهات كانوا من أنصار الرئيس السابق مرسي. وعليه، فمن المقلق أن نرى المحاكمات تقتصر على مرسي وغيره من كبار أنصاره فيما يتعلق بهذه الأحداث؛ إذ لا تجري على هذا الصعيد محاكمة أي شخص من المسؤولين أو الناشطين المعروفين الذين كانوا في صفوف المعارضة حينها، أو من العناصر التي تنتمي للمعسكر المناوئ لمرسي.

8. ما هي التهم الأخرى التي يواجهها مرسي؟

لا زالت السلطات تحتجز محمد مرسي في مكان غير معلوم منذ 3 يوليو/ تموز الماضي، أي يوم الإطاحة به من منصبه. و لقد أصدر القاضي أمراً باحتجاز مرسي بشكل رسمي في أواخر يوليو/ تموز على ذمة التحقيق في تهمة تتعلق بقيام مرسي بالتواطؤ مع حركة حماس لتنظيم عملية الفرار من السجن إبان انتفاضة عام 2011. وحتى الساعة، لم تعلن السلطات عن نتائج هذا التحقيق.

و يُذكر أنه قد سبق لمرسي وأن اعتُقل وأودع السجن في 28 يناير/ كانون الثاني 2011 رفقة آخرين من قيادات جماعة الإخوان المسلمين. وأصدرت منظمة العفو الدولية حينها تحركاً عاجلاً بشأن قضيته.² وفي 30 يناير/ كانون الثاني 2011، قام مجهولون باقتحام عدد من السجون، وأطلقوا سراح البعض فيما أُجبروا البعض الآخر على مغادرة زنازينهم في عدد من الحالات. وكان محمد مرسي بين أولئك الذين تم تحريرهم من السجن في ذلك اليوم.

وأوردت الهيئة العامة للاستعلامات في مصر أن الاتهامات المسندة إلى مرسي شملت التخابر مع حماس، ومهاجمة رجال الأمن والجنود والمنشآت، واقتحام السجون وإضرار النيران بسجن وادي النطرون، وتمكين

السجناء من الهرب والفرار من السجن، وإتلاف سجلات السجن ووثائقه، واقتحام أقسام الشرطة، و"تخريب" المباني والممتلكات الحكومية.

كما يواجه محمد مرسي تهماً على ذمة قضايا أخرى تشمل "إهانة القضاة" في سياق خطاب ألقاه في يونيو/حزيران 2013 اتهم خلاله بعض القضاة بتزوير انتخابات عام 2005 البرلمانية. كما يواجه مرسي اتهامات تتعلق بخطف عناصر أمن، والتجسس وإخفاء معلومات حول مقتل الجنود المصريين في رفح على مقربة من الحدود مع قطاع غزة.

ماذا عن جماعة الإخوان؟ ما الذي يواجهه قادتها وأعضاؤها؟

وفق ما أفاد به المحامون، فلقد أقدمت قوات الأمن على اعتقال زهاء 3000 من أنصار محمد مرسي في القاهرة منذ عزله في 3 يوليو/تموز الماضي. ويواجه معظم هؤلاء طائفة من الاتهامات الخطيرة، لا سيما التحريض على العنف أو المشاركة فيه، دون النظر إلى المسؤولية الجنائية الفردية لكل واحد منهم عن وقوع هذه الأعمال.

وتشمل قائمة المعتقلين قيادات بارزة في جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة التابع لها. وتتضمن هذه القائمة المرشد الأعلى الحالي للجماعة، محمد بديع، وسلفه مهدي عاكف، ونائبه خيرت الشاطر ومحمد بيومي، ورئيس حزب الحرية والعدالة، سعد الكتاتني، ونائبه عصام العريان والأمين العام للحزب، محمد البلتاجي. وقد أسندت إليهم جميعاً تهمة التحريض على أعمال العنف السياسي أو المشاركة فيها أثناء الاضطرابات الأخيرة.

ولقد أُحيل البعض منهم للمحاكمة بتهمة ارتكاب أعمال عنف سياسي أثناء الاضطرابات الأخيرة، لا سيما أثناء الصدامات التي وقعت أمام مقر جماعة الإخوان في المقطم بالقاهرة في 30 يونيو/حزيران الماضي، وأوقعت ثمانية قتلى.

و في 23 سبتمبر/أيلول الماضي، أصدرت إحدى المحاكم المصرية حكماً بحظر جماعة الإخوان المسلمين وجميع أنشطتها وأمرت بالتحفظ على أصولها ومكاتبها. و لا زالت الأسس التي بُني القرار عليها غير واضحة، ولكن تخشى منظمة العفو الدولية من أن يتم استخدام القرار كذريعة لارتكاب المزيد من القمع بحق أعضاء الحركة.

وقد يكون بعض أعضاء حركة الإخوان أو أنصارهم ضالعين في التحريض على العنف أو المشاركة فيه؛ ومع ذلك، فتخشى منظمة العفو الدولية من أن أشخاصاً آخرين تجري ملاحقتهم لا لشيء سوى لانتسابهم لجماعة الإخوان المسلمين أو تأييدهم لها، وجراء ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

الهوامش

¹ راجع تقرير منظمة العفو الدولية، "مقتل المزيد من المحتجين منذ تسلّم الرئيس مرسي مقاليد الحكم"، و"مصر: تفشي الإفلات من العقاب: لم تتحقق لقتلى ثورة 25 يناير حتى الآن" (رقم الوثيقة: MDE 12/004/2013) الصادر بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2013 . bit.ly/14PQuSw

² منظمة العفو الدولية "يواجه المحتجون المصريون خطر التعرض للإساءة" (رقم الوثيقة: MDE 12/005/2011) الصادرة بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2013: bit.ly/14PQuSw